انتصابها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت مضافة فانه اي فان نصبها على الحال شهور
في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما
وحديثا قال صاحب الصحاح تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا
عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى نصه فحسبك في الاولى
وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها
حال مساوية في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من ان اضافتها
لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن اعماله بذلك اي بنصبها على الحال اذا نزلنا
وقلنا ان لها حالة تعريف وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا انصبا اذا ما نكرا الفكر
الذي ذكر في قبل وبعد وهو ان يقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وتنصب على الظرفية
حيث يقال رايت زيدا احسبا او فحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه ابو
حيان وما ذكره الموضح من ان مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم
قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الاتية واما
عل فانها توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة فيما
اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشي الفلاني من اسفل الدار والشي الفلاني من عل
اي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا
ولقد سددت عليك كل ثنية ٭ واتيت نحو بني كليب من عل
اي من فوقهم والثنية طريقة العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كان نكرة فيما اذا
اريد بها علو مجهول كقوله وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا
مكر مفر مقبل مدبر معا ٭ كجلمود صخر حطه السيل من عل
بكسر اللام اي من شي عال وتخالفها اي وتخالف عل فوق في امرين احدهما انها اي عل لا تستعمل
الا مجرورة بمن دائما والثاني انها لا تستعمل مضافة بخلاف فوق فيهما كذا قاله جماعة منهم ابن
الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد
صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال اتيته من عل الدار بكسر اللام اي من عال
وهو سهو قاله في شرح الشذور ويقتضي قوله في النظم واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا
وما من بعده قد ذكرا انه يجوز انتصابها على الظرفية او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من
هذين الامرين وهما جواز اضافتها وجواز نصبها على الظرفية او غيرها موجودا في كلامهم
وانما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين وهما حسب وعل لاني لم ار احدا
من الشراح وفاهما حقهما من الشروح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبر والحمد لله على تيسير ذلك
فصل في جواز حذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف هو المضاف
فالغالب ان تخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي
ما يصح استبدال القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمر بن ابي ربيعة

لا كلني

لا كلني عتيق حسبي الذي بي ٭ ان بي يا عتيق ما قد كفاني اراد يا ابن ابي عتيق والقياسي
ما لا يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو نزل الملائكة
تنزيلا اي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدا نحو ولكن البر من امن بالله اي بر
من امن قاله الشاطبي او خبر عن المبتدا نحو شر المنايا ميت بين اهله اي منية ميت
او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل اي حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى
ميمون نحو الم تغتمض عيناك ليلة ارمد ٭ اي اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم
اتيناك طلوع الشمس اي وقت طلوع الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا افضله اي ابتغا
فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاز زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا
ايادي سبا اي مثل ايادي سبا او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران
عيني الذي يغشى عليه من الموت او بالاضافة نحو ولا غول عطا اليوم دون غداي دون عطا
غد ثم تارة يكون المحذوف مطروحا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود
الضمير ونحوه فالاول نحو واسال القرية التي كنا فيها اي اهل القرية فاهل مطروح ولو التفت
اليه هنا لقيل الذي كنا فيه والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج اي كذي ظلمات
بالافراد فحذف والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطروحا لقيل يغشاها وشمل
ذلك قول النظم وما يلي المضاف ياتي خلفا ٭ عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب
ان المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان
يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه
يقولان ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف
على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف
ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا
يقول بالافراد لانه خبر اسم ما هو مفرد وقوله وهو ابو دؤاد جارية بن الحجاج
اكل امرئ تحسبين امرا ٭ ونار توقد بالليل نارا
فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة اي وكل نار وانما
قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا
يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرا المنصوب
معمول لتحسبين على انه مفعول ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا
نارا المجرورة على امرئ المضاف اليه كل وعطفنا نارا المنصوبة على امرا المنصوب لزم ان يعطف
بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذا ممتنع لان العاطف نايب عن العامل
وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه
والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الاخفش والكسائي والفراء والزجاج الى الجواز والتقدير
اتحسبين كل امرئ امرا وكل نار نارا فحذف المضاف وابقي المضاف اليه على جره واخبر الحذف

Copyright ... University
9 5

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1